الفروق النّحوية بين نماذج من حروف المعاني

محمّـد زين النّذير القدّال عبد اللّه

قسم اللّغة العربيّة، كلّيّة التّربية، جامعة كسلا، كسلا، السّودان

البريد الالكتروني للباحث المرسل: mohamedmzyn09933@gmail.com

مستخلص الدراسة

للحروف في النحو العربي عدّة تصنيفات، فمنها: العاملة والمهملة، ومنها: المختصّة وغير المختصّة، ومنها حروف للمباني وأخرى للمعاني. وبين حروف المعاني عدّة أوجه من الشبه والفروق. والهدف من هذا البحث دراسة بعض هذه الحروف؛ لتبيان ما بينها من الفروق النحوية، وأثر ذلك على السياق. وتكمن أهمية هذا البحث في كونه: يشخّص تلك الفروق، ويبيّن أثرها في توجيه المعنى، ويميط اللثام عن وجه من الدرس النحوي يكاد يكون نسياً منسياً. جاءت هذه الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي، ومن أهمّ نتائجها: أنّ لحروف المعاني أثرها في توجيه معنى السياق، وأنّه ثَمة التباس بين معاني بعض هذه الحروف، كما أنّه يكثر التأويل في تقدير هذه المعاني.

كلمات مفتاحية: النحو العربي؛ الفروق النحوية؛ حروف المعاني؛ التعدد الوظيفي.

The Grammatical Differences in the Functions of Prepositions (Modal Study)

Mohammed Zain Elnnzeir Elgddal Abdalla,
Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Kassala, Kassala, Sudan.
Corresponding author email: mohamedmzyn09933@gmail.com

Abstract

The letters in Arabic grammar have several classifications, including: working and neglected, including: competent and non-competent, including characters for buildings and other meanings and between the letters of meanings several aspects of similarities and differences. The purpose of this study is to study some of these letters; to show the differences between them grammatical, and the impact on the context. The importance of this research is that it: diagnoses those differences, shows their effect in guiding the meaning, and reveals the face of the grammar lesson is almost forgotten. This study came in accordance with the descriptive approach, and the most important results: that the letters of meanings have an impact on the direction of the meaning of the context, and that there is confusion between some of the meanings of these letters, and is often interpreted in appreciation of these meanings. The study recommended the study of the functional diversity of these characters in the light of modern linguistics.

Keywords: Arabic grammar, Grammatical differences, Letters of meanings, Multiplicity

مقدمة:

الحروف في النحو العربي ذات عدّة تقسيمات مراعاة لعدّة تصنيفات، فمن حيث الإعمال والإهمال، فمنها: العاملة وغير العاملة، ومن حيث دخولها على الأسماء أو الأفعال، فمنها: المختصّة بالأسماء، مثل: إنّ وأنّ، والمختصّة بالأفعال، مثل: لم ولمّا، ومنها غير المختصّة التي تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، مثل: الفاء والواو، ومن حيث مبناها ومعناها، فمنها: حروف للمباني وأخرى للمعاني. فمن حيث المبنى فمنها: ما هو أحاديّ المبنى ـ أي أنّه بُني في أصل وضعه على حرف واحد كباء الجرّ ولامه ـ ومنها ما هو ثنائي ومنها ما هو غير ذلك. ومن حيث المعنى فما أكثرَ ـ وسنبيّن ذلك في موضعه ـ وبين حروف المعاني عدّة أوجه من الشبه والفروق النحوية، وهذه الفروق هي التي عُني بها هذا البحث.

مشكلة البحث:

قوام مشكلة هذا البحث تكمن في جواب السؤال: هل الفروق النحوية بين حروف المعاني، التي هي موضوع الدراسة ذات قيمة؟ وهل لهذه الحروف أثر على السياق؟ ويتأتّى عن ذلك الفروض الآتية:

ـ للفروق النحوية بين حروف المعاني قيمة أيّ قيمة.

ـ ليست ثَمّة قيمة لتلك الفروق بين هذه الحروف.

ـ يتأثّر معني السياق بحروف المعاني.

ـ لا أثر لهذه الحروف على السياق.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الفروق النحوية القائمة بين بعض حروف المعاني، ومعرفة مدى قيمتها وتأثيرها على السياق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه:

ـ يُشخّص أوجه التباين بين الحروف موضوع البحث.

ـ يُفسّر أثر هذا التباين على المعنى.

ـ يكشف عن القيم المعنوية لتلك الحروف داخل السياق.

ـ أنّه محاولة لرفد الدرس النحوي بإماطته اللّثام عن وجه منه قلّت فيه الدراسات.

حـدود البحث:

بما أنّ الفروق النحوية بين حروف المعاني لا تستوعبها ورقة بحثية؛ فقد اقتصرت الدراسة على الفروق التي بين: إنّ وأنّ، ولا النافية للجنس وإنّ، ولم ولمّا، والفاء والواو، وأو وإمّا، وأم المتصلة والمنقطعة، وقسمي أم المتصلة.

الدراسات السابقة:

دراسة (مكاوي ولعروسي، 2016م) وهي موسومة بـ «حروف المعاني دراسة لغوية نحوية نماذج تطبيقية مختارة» وكانت معنية بدراسة معاني بعض حروف المعاني، ولكنها لم تُشر إلى الفروق النحوية بينها.

منهج البحث:

جاءت هذه الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي، الذي يقوم على الاستقصاء والاستقراء، ووصف الظاهرة.

هيكل البحث:

محتوى هذه الدراسة ثلاثة مباحث وعدّة مطالب: حفل المبحث الأول منها بالفروق النحوية بين حروف المعاني المختصّة بالأسماء، بينما عُني المبحث الثاني بالفروق النحوية بين الحروف المختصة بالأفعال، وأمّا المبحث الثالث فاحتفى بمعالجة الفروق النحوية بين حروف المعاني غير المختصّة.

المبحث الأول: الفروق النحوية بين الحروف المختصّة بالأسماء:

حروف المعاني هي تلك الحروف التي، يتحدّد معناها بقرائن السياق؛ إذ ليس لها معنًى في نفسها، كحروف الجرّ والجزم والعطف، وغيرها من الحروف التي تفتقر إلى السياق في تبيان معناها، فإذا ما نظرنا إلى حرف الجرّ «من» مجرداً عن السياق

كان مبهماً لا معنى له، بخلاف ما إذا ما نظرنا إليه داخل السياق، نحو: أنفقتُ ممّا عندي، وهذا ثوبٌ من حريرٍ، فإننا ندرك هنا أنّ «من» في المثال الأول معناها بعض، وفي المثال الثاني تعني بيان الجنس، وفي قول النابغة:

تُخيّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يومِ حَليمَةٍ ❖❖❖إِلَى اليَومِ قدْ جُرّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

(النابغة، 2009م)

ندرك أنّ «من» في قوله: من أزمان تعني ابتداء الغاية الزمانية، وأنّ «إلى»في قوله: إلى اليوم. تعني انتهاء الغاية الزمانية. وعند بعضهم أنّ عدد هذه الحروف أكثر من سبعين حرفاً، لها عدة تصانيف، فمن ذلك أنّ منها العاملة وغير العاملة، والبسيطة والمركبة، والمختصة وغير المختصة وهي ـ على كثرة تصنيفها ـ فإنّ بينها ما بينها من أوجه التلاقي والافتراق في المعاني. وفيما يلي نسوق الحديث عمّا بين بعض هذه الحروف من الفروق النحوية.

مطلب أول: الفرق بين «إنَّ» و «أنّ»:

بين «إنَّ» و «أنّ» عدّة أوجه من الفروق النحوية، منها:

ـ أنّ الأولى أصل والثانية فرع، ولذلك عدّ سيبويه الحروف التي تنصب الاسم خمسة أحرف، حيث يقول: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل عمل الفعل فيما بعده...وهي إنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ» (سيبويه، 1988م). إلا أنه قد ذهب بعضهم إلى القول بأنّ كليهما أصل (المرادي، 1992م). ونحسب أنه الراجح؛ لكونه هو ما عليه الأكثرون.

ـ أنّ الأولى تأتي حرف جواب بمعنى نعم، بينما تأتي الثانية بمعنى لعلّ (سيبويه، 1992م). فمن مجيء إنّ بمعنى نعم قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ﴾ (طه 62). بتشديد نون «إنّ» إذ المعنى: نعم هذان لساحران .قال الأخفش: «...ونقرؤها ثقيلة» (الأخفش، 1990م). وهي قراءة أهل المدينة وحمزة وعاصم (الزجّاج، 2004م). ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُوحِ يَلُمْنَني وَأَلُومُــهُنّهْ

وَيَقلْنَ شيبٌ قَدْ عَــلَاكَ وَقدْ كَبُرتَ فقلتُ إنّــهْ (سيبويه، 1992م).

فالشاهد «فقلت إنّ» أي فقلت نعم. غير أنّه للآية والشاهد الشعري عدّة تأويلات، فأمّا ممّا أوّلت به الآية: (العكبري، 1989م).

الأول - أنّ «إنْ» بالتخفيف مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، و«هذان ساحران» جملة مبتدأ وخبر في محلّ رفع خبرها.

الثاني ـ أنّ «إنْ» هي إنْ النافية واللام بمعنى إلا، فالمعنى: «ما هذان إلّا ساحران».

الثالث ـ أنّ «إنّ» بالتشديد، و «هذان» جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله وهم بنو الحارث أو كنانة، إذ يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، فيقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ومن ذلك قول الشاعر:

فأطْرَقَ إطراقَ الشجاعِ ولَو رأى ❖❖❖ مَساغاً لِناباهُ الشجاعُ لصمّمَا

(الزجّاج، 2004م).

فقال: لناباه، فألزم المثنى الألف معرباً إياه بحركات مقدرة، ولو جرى فيه على القياس لجره بالياء، فقال: لنابيه.

الرابع ـ أنّه يوجد ضمير محذوف هو اسم إنّ، فالتقدير: «إنّه هذان لساحران» فالضمير الهاء هو اسم إنّ، والجملة الاسمية في محل رفع هي الخبر. ويرى الزجاج أنّ أجود هذه التأويلات كون «إنّ» بمعنى نعم ويلي ذلك التأويل الثالث، ولكنّه يقول: «ولكنّي أستحسن إنْ هذان لساحران بتخفيف «إنْ»... ويستحسن أيضاً إنّ هذان بالتشديد، لأنه مذهب أكثر القراء، وبه يُقرأ وهو قوي في العربية» (الزجّاج، 2004م).

ولعلّ استحسان قراءة «إنّ» بالتشديد و «هذان» بالألف، له وجاهة أيّما وجاهة، وذلك لعدة أسباب، هي:

أولاً: كونها وجدت الاستحسان عند نفر من الأقدمين.

ثانياً: كونها قراءة أهل المدينة وبها قرأ أكثر القراء.

ثالثاً: أنّ القرآن نزل على أكثر من حرف.

رابعاً: لكونها لهجة قوم من العرب، وتعدد اللهجات العربية من أسباب تعدّد القراءات (الراجحي، 1998م).

وأمّا الشاهد الشعري «فقلت إنّه» فمن المحتمل أن تكون الهاء فيه ليست

للسكت، وإنّما هي اسم إنّ والخبر محذوف، أي فقلت إنّه كذلك، لقول ابن هشام: «بأنّا لا نسلّم بأنّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوبٌ ... إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا» (ابن هشام، 1991م). وأمّا كون «أنّ» تأتي بمعنى لعلّ، فمن ذلك، قراءة من قرأ: . فإنّ «أنّ» في الآية هي عند الخليل بمعنى لعلّ، إذ يقول: «هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلّك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» (سيبويه، 1992م).

ـ أنّ «إنّ» إذا ما خُفّفت يكثر إهمالها ويقلّ إعمالها لزوال اختصاصها؛ إذ يليها الفعل كما يليها الاسم، ولا يقدّر معها ضمير شأن، وإن كان قد أجازه بعضهم (الأزهري، د. ت). وإذا ما خُففت تلزمها اللام الفارقة في خبرها فرقاً بينها وبين «إنْ» النافية عند خوف اللبس، ولا يليها من الأفعال إلا الناسخة (ابن هشام، 2006م). ومن ذلك قوله تعالى: (وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ) (البقرة 143). وقوله: (وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ) (الأعراف 102). وقوله: (وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ) (القلم 51). ففي الآية الأولى جاء بعد «إنْ» المخففة من الثقيلة الفعل الناسخ كان، وفي الثانية وجد، وفي الثالثة يكاد. وهذا هو مذهب البصريين ما عدا الأخفش، إذ يجيز أن يليها من الأفعال غير الناسخة كذلك (ابن هشام، 1991م). ومن ذلك قول عاتكة بنت زيد القرشية في رثاء زوجها الزبير بن العوام:

شَلّتْ يمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلِما ❖❖❖ وَجَبَتْ عليكَ عُقوبَةُ المُتَعَمِّدِ

(ابن عقيل، 1964م).

فالشاهد «إنْ قتلت لمسلما» حيث جاء بعد إنْ المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وهو شاذ عند غير الأخفش. ولا يجيز الكوفيون تخفيف «إنّ» ويرون أنها في كلّ موضع جاءت فيه مخففة، فإنما هي النافية واللام التي يليها الخبر إنما هي بمعنى إلا، وتقدير الشاهد عندهم» ما قتلت إلا مسلما) وأمّا «أنّ» فهي تعمل مخففة كما تعمل وهي ثقيلة، إلا أنها إذا ما خُففت كان اسمها ضميراً محذوفاً، يقدّر ـ غالباً ـ بضمير الشأن، ويكون خبرها جملة فعلية، هذا ما قال به البصريون، ويذهب الكوفيون إلى القول بعدم إعمالها مخففة. والراجح هو قول البصريين (الأنباري، د. ت). وفي ظننا أنّ الأرجح هو ما ذهب إليه البصريون؛ لكونه لمّا عملت إن المخففة من الثقيلة- على حد قولهم ـ فينبغي أن تعمل أنّ المخففة كذلك؛ لكون «أنّ» عند

البصريين فرع، وإنّ أصل وما أكثر ما حُمل الفرع على الأصل.

ـ تتعيّن «إنّ» حين يمتنع أن تؤول مع معموليها بمصدر ويجب ذلك في عدة مواضع، وتتعيّن» أنّ «في كلّ موضع يصحّ فيه تأويلها مع معموليها بالمصدر(سيبويه، 1988م).

مطلب ثانٍ ـ الفرق بين "لا" النافية للجنس و "إنّ"

تعمل "لا" النافية للجنس عمل "إنّ" فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر، إلا أنّ بينهما من الفروق ما يأتي: (ابن هشام، 1991م).

أولا: تفترقان في كون الأولى لتأكيد النفي، بينما الثانية لتأكيد الإثبات.

ثانيا: أنّ الأولى لا تعمل إلا في النكرات، بينما تعمل الثانية في النكرات والمعارف معاً. يقول سيبويه: "وتقول: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ تجعله نكرة... لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في نكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة، حسن لك أن تعمل لا وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليّ... كأنه قال: لا أمثال عليّ لهذه القضية"(سيبويه، 1988م).

ثالثاً: أنّ الأولى إن لم يكن اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف بُني معها على الفتح ـ هذا عند البصريين بينما هو معرب عند الكوفيين ـ تشبيها بالأعداد المركبة، وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإنه يُعرب، بخلاف الثانية (الأنباري، د. ت).

رابعاً: أنّ الأولى لا يتقدم خبرها على اسمها ولو كان ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، وليست الثانية كذلك. وأيضاً فإنّ الأولى يجوز فيها مراعاة محلها مع اسمها قبل مجيء الخبر وبعده، فيجوز رفع نعت اسمها والمعطوف عليه، فالأول نحو: لا رجلَ عاقلٌ فيها، والثاني نحو: لا رجلَ وامرأةٌ فيها؛ إذ هي واسمها في محل رفع على الابتداء، وليست الثانية كذلك.

خامساً: أنّ الأولى يجوز إلغاؤها إذا ما تكررت، نحو: لا رجلَ ولا امرأةَ في الدار، ويجوز أن يقال: لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار. ومنه قول الشاعر:

وما صَرَمْتُكِ حتى قلتِ مُعْلِنةً ❖❖❖ لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ (سيبويه، 1988م).

فجاز إلغاء لا النافية للجنس هنا لتكرارها، حيث قال:"لا ناقةٌ ولا جملٌ" قال الأخفش في قوله تعالى: (فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ) (البقرة 197). قال الأخفش: « قال قوم (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ) فرفعوه

كله وذلك أنه قد يكون هذا المنصوب كله مرفوعاً في بعض كلام العرب» ولا يجوز ذلك في الثانية (الأخفش، 1990م).

فإنّه يجب والحالة هذه إعمال "إنّ" مع تكرارها، بخلاف "لا" النافية للجنس حيث جاز فيها الأمران: الإهمال والإعمال.

سادساً: أنّ الأولى يكثر حذف خبرها إذا عُلم، وليست الثانية كذلك.

سابعاً: أنّ الأولى إذا ما بُني الاسم معها فإنّ سيبويه يذهب إلى كون الخبر يبقى مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل التركيب، وأنها واسمها في موضع رفع بالابتداء، والثانية ليست كذلك.

المبحث الثاني ـ الفروق النحوية بين الحروف المختصة بالفعل:

مطلب أول ـ الفرق بين "لم" و "لمّا":

هما حرفان يختصان بالدخول على الفعل المضارع، فيجزمانه وينفيانه ويقلبان زمنه للماضي، إلا أنهما تفترقان في بعض الوجوه، فمن ذلك: (ابن هشام، 1991م).

ـ أنّ منفي «لم» لا يلزم اتصاله بالحال، فربما كان متصلاً أو منقطعاً. يقول أبو حيان» ... لأنك إذا نفيت بلم جاز أن يكون النفي قد انقطع؛ ولذلك يجوز أن تقول: لم يقم زيدٌ وقد قام ... وأمّا لمّا فإنها تدل على نفي الشيء متصلاً بزمن الإخبار؛ ولذلك امتنع: لمّا يقم زيدٌ وقد قام، للتكاذب» (أبو حيّان، 1403هـ)؛ وذلك لكون «وقد قام» يكذب النفي السابق فيثبته، بينما لابدّ من استمرار النفي بلمّا حتى زمن التكلّم.

ـ أنّ منفي لمّا يجوز حذفه اختياراً، نحو: قاربت المدينة ولمّا، أي: ولمّا أدخلْها، بخلاف منفي لم فلا يجوز حذفه، إلا في الضرورة الشعرية (أبو حيان، 1403هـ) وذلك كقول الشاعر: (المرادي، 1992م).

احفظْ وديعتَكَ التي اُستُودِعتَها ❖❖❖ يومَ الأعازِبِ إنْ وَصَلتَ وإنْ لمِ

أي: وإن لم تصل. فحذف منفي «لم» للضرورة الشعرية

ـ أنّ منفي لمّا متوقّع ثبوته بخلاف منفي لم؛ ممّا يجعلها أبلغ نفياً من لم (ابن هشام، 1991م) قال الزمخشري في قوله تعالى: (وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ) (الحجرات١٤) «وما في لمّا من معنى التوقع دالّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد» (الزمخشري، د.ت).

ـ أنّ لم قد تصاحب أدوات الشرط مثل: إنْ لم، ولو لم. كما أنها قد تُلغى فيُرفع

الفعل بعدها، بخلاف لمّا، فإنّها ليست كذلك. وممّا جاءت فيه «لم» ملغاة قول الشاعر: (المرادي، 1992م).

لولا فوارسُ مِن ذُهْلٍ وأُسْرَتُهُم ❖❖❖ يومَ الصُّليفاءِ لم يُوفونَ بالجارِ

فالشاهد قوله: «لم يوفون» حيث أهمل «لم» فلم يعملها في الفعل المضارع بعدها، فجاء به مرفوعاً فقال: يوفون بالرفع، ولو كان قد أعمل «لم» لكان يجب أن يقول: لم يوفوا» فيعمل فيه.

«لم» فيأتي به مجزوماً وليس مرفوعاً.

ـ وكذلك فإنّ لم كثيراً ما تأتي مع همزة الاستفهام (ابن هشام، 1991م)، ومن ذلك قوله تعالى: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (الشرح ١) وقوله تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ) (الضحى ٦) وقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ) (الفيل١)، كما أنها قد تأتي تالية لـ "أنْ" المخففة من الثقيلة، ومن ذلك قوله تعالى: (أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ) (البلد٧).

مبحث الثالث: الفروق النحوية بين الحروف غير المختصّة:

مطلب أول ـ الفرق بين «الفاء» و «الواو»:

بين الواو والفاء عدّة أوجه من الفروق، هي: (محيي الدين، 2005م)

ـ أنّ الواو تختص بعطف العقد على النيّف، كقوله تعالى: (إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ) (ص٢٣) ولا يُعطف بالفاء في مثل هذا الموضع.

ـ أنّ الواو يعطف بها المرادف على مرادفه، كقوله تعالى: (قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (يوسف ٨٦) وليست الفاء كذلك.

ـ أنّ الواو تختص بعطف ما هو سببي على ما هو أجنبي في باب الاشتغال، نحو: زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه، فعمرو أجنبي عن زيد لكونه غير مضاف إلى ضميره، وأخاه سببي، وليست الفاء كذلك.

ـ يجوز في العطف بالواو الفصل بين المتعاطفين بشبه الجملة، ولا يجوز هذا مع الفاء، ومنه قوله تعالى: (فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) (يس ٩) فشبه الجملة "من خلفهم" فصلت بين المتعاطفين، وهما سداً الأولى والثانية.

ـ إنّها أيضاً لعطف العام على الخاص، بخلاف الفاء. ومنه قوله تعالى: (رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ) (نوح ٢٨) فاسم الموصول أعمّ.

ـ ويعطف بالواو في بابي التحذير والإغراء، فمن الأول قوله تعالى: (فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ) (الشمس١٣) ومن الثاني كقولنا: الأمانةَ والصدقَ، بخلاف الفاء.

ـ وتفترقان كذلك في كون الواو تعطف "أيّ" على مثلها، كقول الشاعر:

فإنْ لَقيتُكَ خالِيَين لَتَعلمَنْ ❖❖❖ أيّي وأيُّكَ فارسُ الأحزابِ

فالشاهد هنا قوله: "أيّي وأيّك" حيث عطف "أيّ" الثانية على الأولى بحرف العطف الواو ولم يعطف بالفاء؛ لكونها لا تصلح في هذا الموضع.

ـ وكذلك تفترقان في كون الواو تعطف بها النعوت المتفرقة، ولا يعطف بالفاء، ومن ذلك قول الشاعر:

بَكَيتُ وما بُكَى رَجُلٍ حَزينٍ ❖❖❖ علَى رَبْعينِ مَسلُوبٍ وبالِ

فالشاهد "مسلوب وبال" إذ هما نعتان لربعين فعطفهما بالواو لكونهما متفرقين.

وممّا تفترقان فيه كذلك:

ـ إنّ الواو يعطف بها ما لا يُستغنى عنه، نحو: تشارك زيد وعمرو، ولا تصلح الفاء هنا، يقول ابن عقيل: "اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها، حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه، نحو: اختصم زيدٌ وعمرٌو، ولو قلت: اختصم زيدٌ. لم يجز... ولا يجوز أن يُعطف في هذا الموضع بالفاء" (ابن عقيل، 1951م).

ـ وتفترقان في كون الواو تختص بعطف عامل قد حذف وبقي معموله، كقول الشاعر:(ابن مالك، 2001م)

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً ❖❖❖ وزَجّجْنَ الحواجِبَ والعُيونَا

فالشاهد"والعيون" إذ حذف عامل النصب في المفعول به مستغنياً عنه بمعموله، ثم عطفه على زجّجن، فالتقدير: "وكحّلن العيون" وليست الفاء كذلك.

ـ إنّ الواو لعطف ما كان من حقه التثنية، أو الجمع، فالأول كقول الفرزدق: (السيوطي، 2001م).

إنّ الرَزَيّةَ لا رَزَيّةَ مِثلُها ❖❖❖ فُقْدانُ مِثلِ محمدٍ ومحمدِ

والثاني أي: عطف ما من حقه الجمع: كقول أبي نواس: (أبو نواس، 1898م)

أقَمْنا بِها يوماً ويوماً وثالثاً ❖❖❖ ويوماً له يومُ التّرحلِ خامسُ

ففي بيت الفرزدق كان من حقه أن يقول : محمدين، وأن يقول أبو نواس في البيت الثاني: ثمانية أيامٍ، ولا يتأتى هذا العطف مع الفاء.

ـ وتفترقان في كون الواو لعطف الخاص على العام بخلاف الفاء وذلك نحو: اشتريت فاكهة وبرتقالاً، ومنه قوله تعالى: (حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ) (البقرة ٢٣٨).

فعطف البرتقال على الفاكهة والصلاة على الصلوات، فإنّ هذا مما يعرف بعطف الخاص على العام، إذ البرتقال نوع من الفاكهة والصلاة الوسطى إحدى الصلوات، ويدخل في هذا كلّ ما كان المعطوف عليه شاملاً المعطوف. ويسمي النحاة هذا العطف بالتجريد، ويؤتى به لتفضيل الخاص، حتى كأنه ليس من جنس ذلك العام. (الزركشي، 1957م).

ـ كذلك فإنّ الواو تفترق عن الفاء في اقترانها بـ"لا" عند سبقها بنفي، ولم يكن مقصود بها المعية ، فتفيد أنّ الفعل منفي عن المعطوف والمعطوف عليه في حالتي: الاجتماع والافتراق (ابن هشام، 1991م) ومن ذلك قوله تعالى: (وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ) (سبأ ٣٧).

ـ ويفترقان كذلك في أنّ الواو تختصّ بعطف ما كان مجروراً على الجوار، كقوله تعالى: (وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ) (المائدة ٦) في قراءة من قرأ بكسر لام أرجلكم. قال الأخفش: "وقال بعضهم: وأرجلِكم على المسح أي: وامسحوا بأرجلِكم... ويجوز الجر على الإتباع وهو في المعنى: الغسل، نحو: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" (الأخفش، 1990م).

ـ وتفترقان في أنّه يعطف بالواو التابع الذي تقدّم متبوعه للضرورة الشعرية، بخلاف الفاء، كقول الشاعر: (ابن هشام، د. ت).

ألا يا نَخْلةً مِن ذاتِ عِرقٍ ❖❖❖ عليكِ ورَحْمةُ اللّهِ السلامُ

فالشاهد: "ورحمة اللّهِ السلامُ" حيث عطف بالواو التابع "رحمة" على متبوعه "السلام" لمّا تقدم التابع على المتبوع للضرورة الشعرية؛ إذ رتبة التوابع من الرتب المحفوظة، إذ يتأخر التابع ويتقدم المتبوع.

ـ وأنّهما تفترقان في كون الفاء تختصّ بكونها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة موصول؛ لخلوها من الضمير على الجملة التي تصلح لذلك لاشتمالها عليه، كما أنها تختصّ بعطف جملة الصلة على الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة، ويدخل في هذا الحكم الجمل الصالحة لأن تكون خبراً أو حالاً أو نعتاً، وعكسها، أي التي لا تصلح لذلك وليست الواو كذلك. يقول ابن مالك: "ولا يجوز أن يعطف بالواو على صلة ولا صفة ولا خبر، واغتفر ذلك في الفاء؛ لأن ما فيها من السببية

سوغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلاماً واحداً..ومثل هذا التقدير لا يتأتى مع الواو"(ابن مالك، 2001م).

مطلب ثانٍ ـ الفرق بين «أم» المتصلة و «أم» المنقطعة:

ـ تفترقان في أنّ الجملتين اللتين تتوسطهما أم المتصلة، لا يُستغنى بأحدهما عن الآخرى؛ إذ إنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وأمّا الجملتان اللتان تتوسطهما «أم» المنقطعة فإنّ كلاً منهما مستقلة عن الأخرى، يقول سيبويه في أثناء حديثه عنها: «ويدلك على أنّ هذا الآخر منقطع من الأول، قول الرجل: إنها لإبل، ثم يقول: أم شاء يا قوم» (سيبويه، 1992م).

ـ المتصلة معناها إمّا التسوية ـ أي أنّ ما قبلها وما بعدها عند المخاطب سواء ـ وإمّا طلب التعيين، وأمّا المنقطعة فهي مثل «بل» تعني الإضراب. يقول المالقي: «فمعناها الإضراب عن الأول والرجوع إلى الثاني «(المالقي، د. ت) إلا أنّ في الأمر خلافاً، وهو على النحو التالي:

الأول ـ ذهب البصريون إلى أنها بمعنى «بل» والهمزة مطلقاً (ابن هشام، 1991م).

الثاني ـ أنها عند الكوفيين بمعنى «بل» مجردة عن الاستفهام (ابن الشجري، 1992م).

الثالث ـ ذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى الاستفهام المجرد (ابن هشام، 1991م).

الرابع ـ أنها عند المالقي تكون تارة بمعنى بل مجردة، وتارة بمعنى بل متضمنة الاستفهام (المالقي، د. ت).

ويعلّق السيرافي على ذلك بقوله: «شبه النحويون أم في هذا الوجه ببل، ولم يريدوا بذلك أن ما بعد أم محقق، كما يكون ما بعد بل محققاً، وإنما أرادوا أنّ أم استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها والدليل على أنها ليست بمنزلة بل مجردة، قوله عزّ وجلّ: (أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ) (الزخرف ١٦) ولا يجوز أن تكون بمعنى بل اتخذ - تعالى الله عن ذلك ـ وتقديره في اللفظ: آتخذ بالألف للاستفهام، والمعنى الإنكار والرد لما ادعوه" (سيبويه، 1992م).

ـ المتصلة معادلة لهمزة التسوية أو همزة الاستفهام، والمنقطعة لا تعادل أيّاً منهما (السيوطي، 2001م).

ـ وتفترقان كذلك في كون المتصلة تقع بين مفردين أو جملتين في تأويل المفرد، وليست المنقطعة كذلك (حسن، د. ت).

مطلب ثالث ـ الفرق بين قسمي «أم» المتصلة:

أم المتصلة قسمان: إحداهما الواقعة بعد همزة التسوية ـ أي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء أو ما أبالي، أو ما أدري، أو ليت شعري، وما أشبه ذلك ـ كقوله تعالى: (سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ) (المنافقون ٦)، ومن ذلك قول الشاعر: (السيوطي، د. ت)

ولَسْتُ أُبالِيْ بَعدَ فَقْدي مالِكاً ❖❖❖ أمَوْتي ناءٍ أمْ هوَ الآنَ واقِعُ

فـ«أم» في الآية وفي البيت هي أم المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية، ومعناها التسوية ـ أي: أنّ الأمرين في حكم المتكلم سواء ـ (ابن الشجري، 1992م) والأخرى هي التي تقع بعد همزة الاستفهام، التي يراد بها وبـ «أم» ما يراد بـ «أيّ» الاستفهامية - أي: طلب التعيين ـ (المرادي، 1992م) وذلك نحو: أخالدٌ مسافرٌ أم سعيدٌ، فالمتكلم يعلم أنّ أحدهما مسافر، ولكنه لا يدري من هو ويريد أن يُعيّن له أحدهما. وقد سّميت «أم» بقسميها متصلة؛ لكون ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، يقول عباس حسن: « وإنما سميت «أم» في القسمين متصلة لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلامياً وثيقا، لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً، لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني، لا يتحققان إلا بين متعدد، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين» (حسن، د. ت) وتسمى أيضاً معادلة وذلك لمعادلتها للهمزة في الاستفهام والتسوية (ابن هشام، 1991م) إلا أنه لا يُشترط أن تتقدمها الهمزة، إذ جاءت بعد هل، يقول سيبويه: «وإن شئتَ قلت هل تأتينا أم هل تحدثنا وهل عندك برٌّ أم شعيرٌ» (سيبويه، 1992م).

وتفترق أم المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية، عن المسبوقة بهمزة الاستفهام من عدّة أوجه منها:

ـ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لكون المعنى معها ليس على معنى الاستفهام، بينما تتطلب الأخرى جواباً؛ لكونها في معنى الاستفهام (السيوطي، 2001م).

ـ الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية خبري، قابل للتصديق والتكذيب وأما الكلام مع الواقعة بعد همزة الاستفهام فإنشائي؛ لكون الاستفهام باقٍ على حقيقته (ابن مالك، 2001م).

ـ الواقعة بعد همزة التسوية لا تأتي إلا بعد جملتين تكونان في حكم المفرد، بخلاف الواقعة بعد همزة الاستفهام، فتقع بين جملتين ليستا في تأويل المفرد، كما تقع بين مفردين، فمن مجيئها بين الجملتين قول الشاعر: (السيوطي، د. ت)

فَقُمتُ للطّيفِ مُرْتاعاً فأرّقنيْ ❖❖❖ فَقُلتُ أهِيَ سَرَتْ أمْ عادَني حُلمُ

فالشاهد «أهي سرتْ أم عادني حَلمُ» حيث وقعت أم المتصلة الواقعة بعد همزة الاستفهام بين جملتين: الأولى اسمية، والثانية فعلية. وأمّا كونها بين المفردين، فقولك: أزيدٌ بالدار أم عمرٌو.

مطلب رابع ـ الفرق بين "أو" و "إمّا":

إنّ الذي ما بين أو وإمّا العاطفتين من الفروق يتمثل فيما يأتي:

ـ لا خلاف بين النحويين في كون "أو" حرف عطف، بينما يختلفون في "إمّا" (الرمّاني، د. ت).

ـ أنّه عند العطف بـ "أو" فإنّه لا يلزم تكرارها، وأمّا "إمّا" فيلزم تكرارها في الغالب وهو الأفصح كقوله تعالى: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (الإنسان ٣) ومع كون الأفصح فيها أن تأتي مكررة، إلا أنه قد يستغنى عن تكرارها إذا ما وُجد في الكلام ما يغني عن ذلك: كوجود"إلا" أو وجود" أو" ولربما استغني عنها وليس في الكلام ما يغني عن تكرارها، ومنه: (ابن عصفور، 1998م) الأول، قول الشاعر:

فإمّا أنْ تكونَ أخي بحَقٍّ ❖❖❖ فأعرفُ منكَ غثّي من سَمِيني
وإلّا فاطّرحْني واتّخذْني ❖❖❖ عَـدُواً أتّقيـــكَ وتتّقينـِـي

والثاني، قول الأخطل:

وقَدْ شفّني أنْ لا يزالُ يروعُني ❖❖❖ خَيالُك إمّا طارِقاً أو مُغادِيا

والثالث، قول الشاعر:

تُهاضُ بدارٍ قد تَقادمَ عهدُها ❖❖❖ وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالُها

ففي الشاهد الأول استغنى عن تكرار إمّا بـ "إلا"، وفي الثاني استغنى عن تكرارها بـ "أو"، وفي الثالث استغنى عن تكرارها مع عدم وجود ما يغني عنها. ولا يجوز عند البصريين إلا أن تكون إمّا مكررة، وأجاز الفراء عدم تكرارها (الفرّاء، 1423هـ).

ـ وتفترقان في كون "أو" تأتي بمعنى الواو فتكون لمطلق الجمع، كما تجيء بمعنى بل بخلاف إمّا، ومن مجيء أو بمعنى الواو أو بمعنى بل قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات ١٤٧) فـ "أو" في الآية بمعنى الواو، أو بمعنى بل (الأنباري، 1961م).

ـ الكلام مع «إمّا» مبني من أوله على ما جيء بها لأجله، من شكّ أو تخيير أو إباحة أو غير ذلك، بخلاف «أو» فإنّ الكلام معها قد يفتتح بالجزم، ولكن ربما طرأ الشكّ أو غيره على المتكلم (المرادي، 1992م).

ـ وكذلك فممّا تفترقان فيه أنّ "أو" قد تأتي بمعنى "إلا أنْ" وهي حينما تأتي بهذا المعنى تكون حينئذٍ بمعنى إلا في الاستثناء، وأمّا "إمّا" فلم يُعرف عنها ذلك، ومن مجيء أو بمعنى إلّا الاستثنائية، قول الشاعر: (ابن الشجري، 1992م)

وكنتُ ّإذا غَمَزتُ قَناةَ قومٍ ❖❖❖ كسرتُ كُعوبَها أو تَستقِيما

فالمعنى: كسرت كعوبها إلا أنْ تستقيم.

ـ أنّ "أو" تأتي بمعنى "ولا" بخلاف "إمّا" وقد ذهب ابن مالك إلى كون "أو" تكون بمعنى "ولا " إذا كانت مسبوقة بنفي أو نهي (ابن مالك، 2001م) فالنفي، كقوله تعالى: (وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ)(النور٦١) والنهي، كقوله تعالى: (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) (الإنسان ٢٤).

الخاتمة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث وعدّة مطالب: فأمّا المبحث الأول فقد عُني بالفروق النحوية بين حروف المعاني المختصة بالدخول على الأسماء، فجرى الحديث فيه عن مفهومها وعن الفروق النحوية بين «إنّ» و «أنّ» وأيهما أصل وأيهما فرع، ومتى يجب استخدام كلّ منهما، وموقف البصريين والكوفيين من إعمالهما إذا ما خُففتا. وكذلك حوى هذا المبحث الحديث عن الفروق النحوية بين لا النافية للجنس، و «إنّ» كما شمل الحديث فيه الضوابط الخاصة بتلك الفروق. وعالجت الدراسة في المبحث الثاني الفروق النحوية بين حروف المعاني المختصة بالدخول على الفعل المضارع، فخاضت في الفروق النحوية بين لم ولمّا، والمواضع التي تصلح لها كلّ منهما، ولا تصلح لها الأخرى. وأمّا المبحث الثالث فإنّ الحديث فيه قد جرى عن الفروق النحوية بين حروف المعاني غير المختصة ـ أي: التي تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ـ فشمل الفروق النحوية بين الواو والفاء، و أو وإمّا، وأمْ

المتصلة والمنقطعة، وبين فرعي أم المتصلة، والمواضع التي يصلح لها كلّ حرف من هذه الحروف ولا يصلح لها الآخر، كما وتناولت الأحكام المتعلقة بذلك كلّه.

النتائج:

أولاً: إنّ لحروف المعاني أثراً أيّما أثر في توجيه معنى السياق، فقولنا: في الدار رجلٌ. بخلاف قولنا: إنّ في الدار رجلاً، كما هو بخلاف: لا رجلَ في الدار.فالجملة الأولى خبرية مثبتة يخبر بها من هو فارغ الذهن عن محتواها، والثانية مؤكدة يُخبر بها من يرتاب فيها، والذي صيّرها كذلك هو الحرف «إنّ» بينما الخبر في الجملة الثالثة منفيّ ـ والنفي هنا يستغرق كلّ فرد من أفراد ذلك الجنس ـ والذي أسبغ معنى النفي على تلك الجملة هو الحرف لا النافية للجنس. ولعلّ هذا يؤدي إلى أنّ القول بأنّ الحرف هو ما كان معناه في غيره ليس على إطلاقه.

ثانياً: إنّ الفروق النحوية التي بين حروف المعاني، ممّا يرفد العربية بأفانين من التعبير تسهم في ثرائها، وسحرها وطبعها بطابع انمازت به عن غيرها هو في غنى عن الدليل.

وليس يصح في الأفهام شيء ❖❖❖ إذا احتاج النهار إلى دليل.

ثالثا: الحرف «لم» أكثر استخداماً في العربية من لمّا، ولعلّ ذلك يرجع إلى ميل العرب إلى الخفة وفرارهم من الثقيل إلى الخفيف، إذ لمّا أثقل نطقاً من لم علاوة على كونها في حاجة لما قبلها، وهذا يفقدها الإيجاز الذي يجعل لم أبلغ، وقديماً قيل إنّ البلاغة الإيجاز.

رابعاً: كثيراً ما يلتبس على بعضهم معنى الحرف من حروف المعاني؛ الأمر الذي يُشكل معه تقدير معناه من خلال السياق، ولاسيّما تلك الحروف ذات المعاني المتعددة، فـ«من» ـ مثلاً ـ تأتي بمعنى التبعيض، وبمعنى البدلية، وبمعنى بيان الجنس، وتأتي لابتداء الغاية الزمانية، وابتداء الغاية المكانية، كما تأتي بمعنى التعليل، وبمعنى عن فتفيد المجاوزة، وبمعنى على، فتفيد الاستعلاء. فلعلّ هذا ما جعل حروف المعاني مرعىً مريعاً ومرتعاً خصيباً لخلافات النحاة حول معانيها ؛لاختلافهم في تأويل المعنى داخل السياق.

خامساً: اعتمد النحاة في إحصاء حروف المعاني على معانيها، فهم يرون الواو الجارة حرفاً، والواو الزائدة حرفاً والناصبة حرفاً آخر. وكذلك يرون «أنْ» المصدرية حرفاً، والمفسّرة حرفاً، والمخففة من الثقيلة حرفاً، والزائدة حرفاً آخر

ممّا أدى لكثرتها. ولو أنهم اعتمدوا في تقسيمهم إيّاها على مبناها؛ إذ إنّ منها ما وضع على حرف واحد، وما وضع على أكثر من حرف واحد فلو أنّهم فعلوا ذلك، لما بلغت تلك الكثرة.

سادساً ـ إنّ البصريين أكثر لجوءاً للتأويل من الكوفيين، ولعلّ هذا يرجع لاختلاف المنهج النحوي بين المدرستين؛ فبينما تضيق دائرة القياس عند البصريين، تتسع عند الكوفيين.

سابعاً ـ إنّ المعيارية التي اتصف بها النحو العربي هي التي تقف وراء كثرة التأويل، ليس في موضوع الدراسة فحسب، بل في كثير من أبواب النحو.

التوصيات:

ـ دراسة أوجه الشبه والفروق القائمة بين كافة حروف المعاني عند الأقدمين، مقارنة بما أصدره المعاصرون، ولا سيّما ما لم تنله يد الباحث كإصدارة ناصر الشهري.

ـ دراسة التعدد الوظيفي لهذه الحروف على ضوء علم اللغة الحديث.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: المراجع

1. ابن الشجري، هبة الله بن علي (1992م)، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ج3

2. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (1998م)، المقرب، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

3. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (1951م)، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر.

4. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (1964م)، شرح ابن عقيل على

الألفية، تحقيق محمد محيي الدين، دار الطلائع.
5. ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله (2001م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
6. ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين (1991م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدة - بيروت.7
7. ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين (2006م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ج3.
8. ابن هشام، الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين (د. ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث العربي، ج1.
9. أبو حيّان، محمد بن يوسف (1403هـ)، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، ط2.
10. أبو نواس، الحسن بن هانئ (1898م)، ديوان أبي نواس، شرح محمود أفندي، ط، مصر.
11. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (1990م)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، مطبعة المدني، ج2.
12. الأزهري، خالد بن عبد الله (د، ت)، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، بمراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر، ج2.
13. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (1961م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة التجارية الكبرى، ج2.
15. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (د. ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين، المكتبة التجارية الكبرى، دار إحياء التراث العربي، ط4م ،ج1.
16. الراجحي، عبده (1998م)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية.
17. الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (د، ت)، معاني الحروف، تحقيق عبد

الفتاح إسماعيل، دار الشروق.
18. الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (2004م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ج3.
19. الزركشي، بدر الدين بن محمد (1957م)، البرهان في إعراب القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، ط1.
20. الزمخشري، أبو القاسم جار اللّه محمود بن عمر (2005م) ، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل ، دار الكتاب العربي، لبنان، ج2.
21. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (2001م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ،ج5.
22. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (د. ت)، الإتقان في علوم القرآن، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
23. العكبري، أبو البقاء عبد اللّه بن الحسين (1998م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
24. الفرّاء، أبو زكريا يحيي بن زياد (1423هـ)، معاني الفرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3هـ .
25. المالقي، أحمد بن عبد النور (د ، ت)، رصف المباني في حروف المعاني.
26. المرادي، الحسن بن قاسم (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1.
27. النابغة، الذبياني زياد بن معاوية (2009م)، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق مجمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.
28. حسن، عباس (2010م)، النحو الوافي، دار المعارف، ج3، الطبعة 15.
29. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2 ،ج4.
30. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1992م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج3.

31. محي الدين، محمد عبد الحميد (2005م)، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية صيدا، بيروت.

32. مكاوي، فريدة وكريمة لعروسي (2016م)، حروف المعاني دراسة لغوية نحوية نماذج تطبيقية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.